لكنه بني على عدم الابهام كذا في العباب واما المثاني فليس من اضافة التي الى ما بيانية بل العموم والخصوص لان المسمى لا يماثل الاسم فيها وهو مخصوص باذا ثمرة سرنامة صاحب هذا الاسم فقال موصوف محذوف والمراد بالمضاف فيه سعيد كرز هو المسمى بالمضاف اليه للفظ الدال عليه فاذا قلت جاءني سعيد كرز كان معناه جاءني مسمى هذا الاسم وقد مر الكلام على ذلك في باب العلم والا تكن اضافة غير الصفة الى معمول بل كانت اضافة الصفة الى معمولها فلفظية تكون ايرها انما بلفظية في اللفظ لا في المعنى فقيدة لفظيا فقط والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين فيما الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين والنون نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربا بكر ومعطوا درهم واما المضاف الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون التخفيف في المتضايفين معا نحو يد قائم الظلام ووجه الظلام وحسن الوجه بحذف المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه وموذب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام والموذب الخدام والحسن الوجه وقولك ان الاضافة اللفظية تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب ورود بان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب ليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمجموع قبل ان يكون الاضافة فامتنع كما قلناه من اجلها لا بان يكون مفيدا للتخفيف نحو لك الضارب زيد لا تالنون محذوف قبل الاضافة لاجل اللام والاضافة تخفيفا فامتنعت خلافا للفراء انما جاز المسئلة تمسكا بان التعريف اللاحق دخل بعد الحكم بالاضافة فحصل التخفيف بحذف النون واجيب بان اللام لتعريف مدخولها وهو امر معنوي مطلوب فاستغنا لان يكونا هم والاتيان به اقام الا الاضافة اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا وضعف مثل قول الشاعر

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا ترجى خلفها المراد بالمائة المائتين من النوق وبالهجان البيض وبعبدها عوذا ايذاكي محمد جمع عايد وهي الحديثة النتاج والنوق

الدفع بر فوهن اما مشكوا به القراء وجهل رفع عبدها معطوف على المائة محكيا حكمها وكانه

قال

قالوا الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيدا ذا الاول تقليل امتناع الاول وضعف الثانية فهو متعلق بمحذوف اي ثبت ما قلناه من امتناع ذلك وجواز هذه على ضعف اذ زيد في تلك الصورة مباشر بفتح الشين اي باشر المضاف المحلى بالالف واللام من غير توسط شيء بينهما فامتنع والشاة وهو عبدها تابع غير مباشر وقد يحمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يقال رب رجل وغلامه وربة شاة وحلبها جاز امتناع رب غلامه وكل حلبها واذا كان حلبها كما مر جاز الجر ولو لم نقدر على ضعف وعلى هذا التعليل جاز الضارب الرجل وزيد اذ تابع لا مباشر كالاول فلت وفيه نظر لان التعليل بالتبعية انما هو توجيه لما من سبيل الندور والقلة ولا يلزم اطراده في كل محل على ان مذهب سيبويه جواز ذلك لما بين ان ضمير الغائب وحلبها نكرة كما في ربه رجلا لان العهد راجع الى نكرة محضة حكم راجع الى نكرة محضة حكم خلافا لمن خالفنا ذاكرته فان الضمير فيه معرفة لعوده الى الجار وبه دون نية فلا يجوز في رب رجل واخيه ولا يجوز ثم تذكر قبله نكرة فيعلم انك اردت شيئا بعينه انك تريد شيئا من اي كل واحد منهما رجل وضمن الينا شيئا ما مع كل منهما رجلا اي اخو رجل والعوقات واخيه وأن تريد شيئا بعينه كان مخالفا وفرقوا بينها لعباس المبرد بان الضمير عندها للمائة فكانه قيل وعبد المائة تنزيلا للمضاف اليه منزلة المضاف الى اللام فاعطي حكمه خلافا للعلم المعطوف على الضارب الرجل وزيد فانه ليس فيه قوة ما فيه اللام فافترقا وحمل نحو الضارب الرجل بجر الرجل وان لم يكن في هذه الاضافة تخفيفا للفظ على الحسن الوجه بالاضافة المقيدة للتخفيف بحذف الضمير واستتاره والاتيان بالكاف بعد الصفة اذا اصلة الحسن وجهه فضاف الحسن الوجه واللام الحاصلة عند الاضافة حرف صار كان كالعدم لا عبرة بها وانما حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه لما بينهما من الشبه ووجه كون المتضايفين محليين باللام وهذا الكلام جواب عما تمسك به الفراء وقد عرفت وجهه هو وتقدم الجواب عما استدلوا به وقد تمسكنا ايضا بشبهه اخرى اشار المؤلف الى جوابها بقوله وحمل الضارب بكر عمرو على ان اضافة مضاف وان لم يحصل بالاضافة تخفيف عليه فانه اضيف الى معمول

Copyright © King Saud University